PROVISIONAL
A/34/PV.3
21 September 1979
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الجمعة ، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

- جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
- وثائق تفويض الممثلين لدى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة

(أ) التقرير الأول للجنة وثائق التفويض

(ب) مشروع قرار

(ج) تعديل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ١٠٤ من جدول الاعمال المؤقت (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل ان نبدأ دراسة جدول اعمال هذا الصباح ، اود أن استرعي انتباه الجمعية الى خطاب الأمين العام الوارد في الوثيقة A/34/474 اضافة ٢ ، يبلغني بأن امبراطورية افريقيا الوسطى دفعت القدر الواجب حتى تظل متأخراتها دون القدر المحدد بالمادة ١٩ من الميثاق .

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين لدى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة

(أ) التقرير الأول للجنة وثائق التفويض (A/34/500)

(ب) مشروع قرار (A/34/L.2)

(ج) تعديل (A/34/L.3)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعطي الكلمة الآن الى رئيس لجنة وثائق التفويض سعادة السيد اندريه ايرنمان من بلجيكا لتقديم تقرير اللجنة .

السيد اندريه ايرنمان (بلجيكا) (رئيس لجنة وثائق التفويض) (الكلمة بالفرنسية) : ان تقرير لجنة وثائق التفويض وهو وارد في الوثيقة التي وزعت هذا الصباح A/34/500 بتاريخ ٢٠ ايلول/ سبتمبر ، واضح وغني عن البيان . وهو يعكس تماما المناقشات ووجهات النظر التي أبديت وكذلك المقترحات التي قدمت . وهو لا يتطلب مطلقا اى تعليق او تعقيب . وكما هو مذكور في البند ٢٣ فان اللجنة قد وافقت على اقتراح بقبول وثائق تفويض جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية ، وان هذا القرار قد تم اعتماده بموافقة ستة أصوات مقابل ثلاثة دون امتناع عن التصويت . وخلال المناقشات فان ممثلي الدول الذين صوّتوا في صالح مشروع القرار قد اوضح معظمهم ان قبولهم لا وراق اعتماد كمبوتشيا الديمقراطية لا يعني موافقتهم على السياسة السابقة لحكومتها .

Digitized by UNOG Library

خلال الجلسة العامة الثانية للجمعية العامة وانطلاقا من المادة ٢٩ من النظام الداخلي ، دعا الرئيس لجنة وثائق التفويض للاجتماع لدراسة وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية . وعلى الجمعية العامة في الوقت الحاضر وطبقا للمادة ٢٩ من النظام الداخلي ان تتخذ قرارا في هذا الشأن .

في الفقرة ٢٦ من التقرير فان لجنة وثائق التفويض توصي الجمعية العامة بالموافقة على تقريرها الاول . وبصفتي رئيسا للجنة ، فانني اطلب من الجمعية العامة ان تعتمد مشروع القرار الوارد في الفقرة ٢٦ ونصه كما يلي :

" ان الجمعية العامة توافق على التقرير الأول للجنة وثائق التفويض . "

واذني اطلب اجراء تصويت مسجل على هذا المشروع بقرار .

Digitized by UNOG Library

السيد يانكوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، سوف تتاح الفرصة لرئيس وفد بلادى ، خلال المناقشة العامة لكي يعرب لكم عن تهانيه وتهاني الوفد البلغارى لانتخابكم بالاجماع لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، ومع ذلك ، فانني أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن ارتياحي العميق وعن سعادتي لرؤيتكم ترأسون هذه الجمعية الموقرة ، وأن أعبر عن اقتناعي العميق بأنه تحت قيادتكم العظيمة ، سوف تقوم الجمعية العامة بانجاز المهام الملقاة على عاتقها .

وفي هذا الاجتماع للجمعية العامة ، طرحت مشكلة ذات أهمية خاصة . ويشرفني ، باسم وفود جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية وهنغاريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ومنغوليا ، وبولندا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفييت نام ، وكذلك باسم وفد بلادى أن أتقدم بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.2 بشأن التقرير الأول للجنة وثائق التفويض ، وهو الوارد في الوثيقة A/34/500 .

اننا نعتقد أن هذا التقرير للجنة وثائق التفويض يعالج مسألة ذات أهمية خاصة ، ليس فقط من أجل حسن ادارة أعمال الدورة الحالية ، بل أيضا من أجل هيبة الأمم المتحدة ذاتها ، ومن أجل تحقيق اهدافها ومقاصدها . ان ايجاد جو ملائم لهذه الدورة ، وكذلك خلق ظروف ملائمة من أجل تحقيق نتائج ايجابية تتفق مع أهداف الميثاق وقواعده الاساسية يعتمد الى حد كبير على الحل العادل للمشكلة التي نناقشها .

ان مشروع القرار الذى يشرفني أن أقدمه لكم يعبر تماما عن قلقنا العميق لما قد يؤثر به التقرير الأول للجنة وثائق التفويض ، على هذه الدورة للجمعية العامة .

ولهذا السبب بالذات فان مشروع القرار يهدف الى علاج الأثر السلبي الذى قد يأتي به هذا التقرير على هذه الدورة وعلى الأمم المتحدة بصفة عامة .

وكما هو واضح في مشروع القرار ، فان المشاركين في تقديمه مقتنعون بأن لجنة وثائق التفويض قد فشلت في أن تعطي مسألة تمثيل كمبوتشيا ما تستحقه من اهتمام وعناية ، وقبل كل شيء فاننا نعتبر أن لجنة وثائق التفويض لم تدرس بيانات التفويض التي تلقاها الأمين العام بالطريقة الواجبة من

Digitized by UNOG Library

الموضوعية والحيدة . وأن لجنة وثائق التفويض - تحت ضغط معين ، وبطريقة عشوائية - قد درست احداها فقط وأصدرت حكمها .

وقد كان موضوع نقاش أن تقتصر مهمة لجنة وثائق التفويض على الأعمال الفنية التي تتضمن مجرد دراسة الأوجه الرسمية لوثائق التفويض . وليس في نيتي أن أدخل في مناقشات بشأن وظائف ودرجة صلاحيات هذا الجهاز الهام للجمعية العامة ، ومع ذلك ففي رأينا ، أن أى وثيقة تتضمن وثائق تفويض لا ينبغي أن تدرس وأن يصدر حكم عليها من الناحية الشكلية فحسب . وفي رأينا أن المتطلبات الأساسية لصحة وثائق التفويض هي الكفاءة والسلطات الشرعية لهؤلاء الذين يصدرون هذه الوثائق ؛ فانه من الواضح تماما أن أحدا لا يستطيع أن يمنح سلطات ليست مخولة له .

ولسوء الحظ ، فان لجنة وثائق التفويض لم تدرس هذا الوجه الهام للمشكلة ، ولم ينعكس ذلك في تقريرها الأول . وبالاضافة الى ذلك ، وبعد دراسة التقرير الأول للجنة وثائق التفويض فلقد توصلنا الى نتيجة ، كما هو واضح في مشروع القرار ، ألا وهي أن لجنة وثائق التفويض :

" قد فشلت في أن تدرس البيانات بطريقة مناسبة ، وأن تأخذ في الاعتبار جميع أوجه الموضوع قيد البحث " . (A/34/L.2)

وتقوم الخلاصة التي انتهينا اليها على الحقائق التالية :

ان عصابة بول بوت - اينغ ساري التي قامت مع سبق الاصرار بعملية قتل جماعي لما يقرب من ثلاثة ملايين من الاشخاص في كمبوتشيا قد أطاحت بها منطقيا وطبيعيا ثورة شعبية من جانب شعب كمبوتشيا نفسه . وفي ممارسة حقوقه الثابتة الأصيلة من أجل تقرير المصير ، فان شعب كمبوتشيا قد أتى الى السلطة بالمجلس الثورى الشعبي الذى يرأسه هينغ سامرين . ان المجلس الثورى الشعبي يسيطر الآن تماما على الأراضي الكمبوتشية ، وهو السلطة الشرعية الوحيدة التي تمارس حقوقها في السيادة على كل من الشؤون الداخلية والخارجية للبلاد .

Digitized by UNOG Library

وبما أنها الحكومة الشرعية والمسؤولة في البلاد ، فان مجلس الثورة الشعبي قام فورا بحملة واسعة من أجل اعادة بناء الدولة . وقد تم ذلك في ظروف صعبة للغاية بعد الكارثة التي حلت بالبلاد .

ان أغراض الحملة هي أن تعيد الأوضاع الطبيعية للدولة وأن تضمد جروح هذا المجتمع . ان مجلس الثورة الشعبي يبذل جهودا من أجل اعادة الحياة الطبيعية للشعب ومن أجل توحيد الأسر التي عاشت بعد المذابح التي راح ضحيتها ثلاثة ملايين شخص ، ولارساء التقاليد القومية والحياة الكريمة في هذا البلد .

وفي مجال السياسة الخارجية ، فان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية تتمسك بمبادئ عدم الانحياز والاستقلال والسلام والصداقة بين الأمم . ان هذه الحكومة هي السلطة الشرعية الوحيدة في كمبوتشيا القادرة على تحمّل التزاماتها الدولية وأن تفي بتعهداتها الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

وكممثل شرعي وأصيل لشعب كمبوتشيا فان مجلس الثورة الشعبي يفي بجميع المتطلبات لكي يصبح عضوا فعالا في منظمتنا . لماذا اذن ، وعلى أى أساس ينكر حق هذه الحكومة وممثليها في أن يحتلوا مقعدهم الحقيقي في الأمم المتحدة ؟ ولماذا يعترف بوثائق تفويض أولئك الذين أطاح بهم شعب كمبوتشيا ، في الوقت الذى صدرت فيه هذه الأوراق من سلطة لا وجود لها ؟ ان هذه السلطة ، حتى اذا ادعت انها حكومة ، فانها لا تمتلك أى من المتطلبات الأولية لكي تكون حكومة تستحق مقعدا في هذه المنظمة .

ان السؤال الذى أطرحه ليس مجرد ما اذا كانت هذه الحكومة حسنة أم سيئة ، كما يدعي البعض ، ولكنه ما هي الحكومة الأصيلة التي تمارس كامل السلطة ، والتي تسيطر على كمبوتشيا ، طبقا لقواعد القانون الدولي وطبقا للعرف .

ان الفقرة الاولى من منطوق مشروع القرار انما تقوم على أساس تقييم موضوعي للموقف ، وتأخذ في الحسبان هذه الاعتبارات التي ذكرتها ، ولهذا السبب فليس هناك أى عمل تستطيع الجمعية العامة أن تقوم به الا أن تتجاهل التقرير الأول للجنة وثائق التفويض لأنه غير كاف ، ومن شأنه أن يضر بسمعة وفعالية الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

وعلى نفس الأساس فاننا نعتقد ان الجمعية العامة ينبغي أن تعترف بالوفد الذى عينه مجلس الثورة الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية باعتباره أنه الممثل الشرعي الوحيد لكمبوتشيا كما يجب أن تعترف بصلاحية وثائق التفويض الخاصة بهم . وبالتالي ، فاننا نعتبر - كما هو واضح في نص وروح الفقرة ٣ من مشروع القرار الذى أتشرف بعرضه عليكم هذا الصباح - انه من المنطقي بالنسبة الى الجمعية العامة أن تدعو الممثلين الشرعيين لكمبوتشيا الذين فوضتهم حكومتهم ، لكي يحتلوا مقعدهم في الأمم المتحدة .

اننا نعتقد أنه بهذه الطريقة ستمارس الجمعية العامة العدالة لشعب كمبوتشيا الذى عانى كثيرا خلال حكم بول بوت - انج سارى . ونعتقد أنه بهذه الطريقة تعرب الجمعية العامة عن تأييدها للجهود البناءة لحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية التي تستحق تشجيعا دوليا في جهودها النبيلة .

ان خلاف ذلك والاعتراف بوثائق تفويض أشخاص يمثلون عصابة بول بوت - انج سارى ، الذين أطاح بهم شعب كمبوتشيا نفسه لن يسهم مطلقا في الحفاظ على السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ومن المعروف جيدا أن هؤلاء الأشخاص تمكنوا من شق طريقهم الى الأمم المتحدة فقط بسبب حمايتهم في بكين الذين يستعملونهم كأدوات لهم لممارسة سياستهم التوسعية .

اننا نعتقد ان الجمعية لن تسمح للأمم المتحدة بأن تستغل في مثل هذه المؤامرات التي تتعارض مع الأهداف النبيلة والمثل العليا للميثاق والتي تتعارض مع المبادئ الرئيسية للقانون الدولي .

باسم مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.2 أوجه نداء الى الجمعية العامة لكي تدرس هذه القضية طبقا لما تستحقه وأن تجد حلا عادلا لا يضر بالعمل البناء لهذه الدورة .

السيد ميشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة أود أن أشيد بك وببلادك وأن أعرب عن الأمل في أن مناقشات هذه الجمعية سوف تكون تحت رئاستك مثمرة ومفيدة . انك مصدر فخر لنا .

أمامنا تقرير لجنة وثائق التفويض (A/34/500) وكذلك مشروع قرار (A/34/L.3) قدمه ممثل بلغاريا منذ لحظات . وأمامنا أيضا تعديل لمشروع القرار الذى توصي به لجنة وثائق التفويض (A/34/L.3) تقدم به وفد الهند . وأعتقد أن وفدى بنن ومدغشقر قد انضما الينا في تقديم هذا التعديل .

Digitized by UNOG Library

ان الجمعية العامة تواجه اليوم مشكلة. وليست هذه أول مرة ، فقد كان علينا أن نعنـــى بمواقف مماثلة في الماضي ، كانت أحيانا على درجة عالية من الحساسية ، وأحيانا أخرى تتعلـــق بنواحي اجرائيه بسيطة ولكن المشكلة التي نواجهها اليوم مشكلة حساسة .

لقد واجهنا في حركة عدم الانحياز مشكلة مماثلة لهذه المشكلة في بداية هذا الشهر فـــي هافانا في المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز . واذا سمحتم لي ، سوف أتلـــو بايجاز شديد نصا يمثل جزءا من الاتفاق العام في الرأى الذى تم التوصل اليه في هافانا :

" اعترف المؤتمر بأنه توجد في حركة عدم الانحياز ثلاثة مواقف تتعلق بهذه المشكلة أولا : موقف من يعتبر أن هذا الوفد يمثل جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، ثانيا : موقـــف أولئك الذين يعتبرون ان مجموعة أخرى يجب أن تمثل جمهورية كمبوتشيا الشعبية ثم اتجاه ثالث يعتبر أن مقعد كمبوتشيا يجب ألا يشغله أى من الوفدين " .

Digitized by UNOG Library

ان وفد بلادى في مؤتمر قمة هافانا كان من بين الوفود التي أيدت النقطة الثالثة التي تقضي بألا يشغل مقعد كمبوتشيا اى من الطرفين .

ونحن نعتقد ان الجمعية العامة يتعين عليها ألا تتخذ موقفا محددا في هذه الآونة ، ومن هنا فاننا نرى ان افضل موقف يمكن ان تتخذه الجمعية العامة في الوقت الراهن هو الانتظار والترقب . وعلى هذا فاذا قبلنا تقرير لجنة وثائق التفويض كما هو فمما لا شك فيه لدىّ اننا سوف ندخل في مناقشة حامية الوطيس ينعكس اثرها على اجتماعات اخرى للجمعية العامة ولجانها الرئيسية ، ولهذا فاننا نحاول التوصل الى حل مؤقت يتيح لهذه الجمعية فرصة تقييم الموقف . واذا لزم الامر يمكن اعادة فتح باب مناقشة هذه المسألة مرة أخرى حتى في هذه الدورة وهذا هو الهدف من وراء التعديل الذى تقدمنا به .

وقد يصبح الموقف اكثر وضوحا خلال بضعة اسابيع ، وعندئذ تستطيع الجمعية العامة بحكمتها ان تنظر في الموضوع من جديد وقد يحدث ان يظل الموقف غير واضح في ١٨ كانون الاول/ديسمبر من هذه السنة عندما تنتهي الجمعية من أعمالها ، وعندئذ لا نكون قد أسأنا التصرف في محاولة الوصول الى حل مؤقت .

يتعين علينا ان نستفيد من خبرتنا السابقة ، فمن سنة الى اخرى تتخذ قرارات في هذه الجمعية لا علاقة لها مع حقيقة الاوضاع في الدولة المعنية بهذه القرارات . واليوم لقد طلب منا مرة أخرى ان نختار بين موقفين ونحن لسنا واثقين من الوضع الحقيقي . فهل يصح لنا ان نبدى رأيا قاطعا نهائيا ؟ انني اعتقد ان هذا ليس من الحكمة بمكان ، ليس فقط لأن ذلك يؤثر على الجمعية العامة ولكن لأن ذلك يرتبط بالنواحي الاجرائية المتعلقة بهذا الموضوع .

ان التعديل الذى تقدمنا به يتيح لنا فرصة اعادة النظر في هذه المشكلة اذا ما لزم الامر ومن هنا فان اعتماد تقرير لجنة وثائق التفويض أو مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.2 يعتبر أمرا غير مفيد . ولهذه الاسباب فانني نيابة عن مقدمي التعديل الوارد في الوثيقة L.3 اناشد هذه الجمعية ان تؤيد تعديلنا وان تتخذ قرارا مؤقتا .

السيد كوه (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : لقد كان رئيسنا في حاجة الى ثلاثة ايام كي ينهي ادمان الامم المتحدة ، لاول مرة منذ ثلاثة عقود ، بحيث نبدأ اجتماعاتنا في

Digitized by UNOG Library

الموعد المحدد لها . وبهذه المناسبة فانني اود ان اعرب للرئيس سالم عن احترامي وتقديـــري لسيادته واعده بتعاون وفد بلادى معه بحضورنا الاجتماعات في الموعد المحدد لها تماما .

لتجنب اللبس فقد يكون من المفيد ان أبدأ حديثي بأن أذكر باننا وجدنا امامنا اليـــوم ثلاث وثائق وهي : اولا التقرير الاول للجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة A/34/500 بتاريـــخ ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ . وفي الفقرة ٢٣ من هذا التقرير نجد ان لجنة وثائق التفويض قد قبلت اوراق اعتماد وفد جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية ، وفي الفقرة ٢٦ من نفس هذا التقرير توصـــي لجنة وثائق التفويض هذه الجمعية باعتماد مشروع القرار الوارد في نفس الفقرة . والسفير ايرنمـــان من بلجيكا قد تحدث صباح اليوم بصفته رئيسا للجنة وثائق التفويض وطلب بالحاح ان تعتمـــد الجمعية العامة التقرير الاول للجنة وثائق التفويض والنقطة الاولى التي أود اثارتها تتلخص في ان مشروع القرار الذى اوصت به لجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة A/34/500 له الاولوية علـــى اى اقتراح آخـــر .

ثم وجدنا امامنا ايضا وثيقتين اخريين A/34/L.2 وهي وثيقة قدمها لنا ببلاغة وطلاقة صديقي وزميلي السفير الكسندر يانكوف من بلغاريا ويتبع مما قلته ان مشروع القرار الذى اوصت به لجنة وثائق التفويض يحظى بالاولوية على الوثيقة L.2 اللهم الا اذا اتخذت الجمعية العامة قرارا باعطاء الاولوية للوثيقة L.2 .

اسمحوا لي ان ألفت الان انتباهكم الى الوثيقة الثالثة وهي الواردة في الوثيقة A/34/L.3 وتتضمن اقتراحا من الهند اشتركت في تقديمه على ما اعتقد بنن ومدغشقر . وزميلي العزيز وصديقي السفير ميشرا قدم لنا توا بما يتميز به من طلاقة ووضوح التعديل الوارد في الوثيقة L.3 .

Digitized by UNOG Library

ان تعليقي الأول على التعديل المقترح من السفير ميشرا الوارد في الوثيقة A/34/L.3 هو أنه في رأيي - بغض النظر عما اذا كنا نوافق أو لا نوافق على مضمون هذا التعديل - فانه ، وأكرر ، من الناحية الفنية لا يعتبر تعديلا ، ولكنه يشكل اقتراحا جديدا .

لماذا أقول هذا ؟ انني أقول ذلك لأنه توجد أمامنا صباح اليوم توصية من لجنة وثائق التفويض باقرار تقريرها الأول بقبول وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية . وبطبيعة الحال فانه يمكن أن نقبل التقرير الأول للجنة أو نرفضه . ولكن - في رأيي - أنه كي يكون التعديل تعديلا بالفعل يجب أن يدخل ضمن مضمون المادة ٩٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة . واذا اطلعتم على النظام الداخلي ورأيتم الجملة الأخيرة من المادة ٩٠ ، فان نصها هو

" ويعتبر أى اقتراح تعديلا لاقتراح آخر اذا اقتصر على اضافة الى هذا الاقتراح الآخر أو على حذف منه أو على تغيير جزء منه " .

وفي رأيي المتواضع ان اقتراح الهند وبنن ومدغشقر بارجاء النظر في تقرير لجنة وثائق التفويض وأن نترك مقعد كمبوتشيا الديمقراطية شاغرا ، لا يعتبر تعديلا بمفهوم المادة ٩٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة .

وأود الآن أن أدلي بتعليقات موجزة تتعلق بما قاله زميلاى وصديقاى السفير ميشرا من الهند والسفير يانكوف من بلغاريا . وأود أن أبدأ ردى على الزميلين العزيزين مذكرا اياهما بأن الوضع في كمبوتشيا ليس وضعا نجهله نحن هنا في الأمم المتحدة . لقد اجتمع مجلس الأمن بالفعل هذا العام في مناسبتين ، وقد تدارس في عدة اجتماعات النزاع المسلح الدائر في كمبوتشيا ، وبين الصين وفييت نام . وبالنسبة الى غرضنا الحالي فاني سوف أقصر ملاحظتي على الوضع في كمبوتشيا .

انني اذكر - كحقيقة تاريخية بسيطة لا يمكن دحضها - انه في يوم ٢٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ غزا كمبوتشيا عدة مئات من الجنود الفييتناميين ، الأمر الذى أجبر حكومة كمبوتشيا على مغادرة العاصمة وخوض حرب مقاومة في الريف .

والحقيقة الثانية التي أود أن أبرزها هي ايضا حقيقة بسيطة ولا يمكن انكارها ، وهي أن مجلس الأمن قد اجتمع في ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ للنظر في النزاع المسلح الجارى في

Digitized by UNOG Library

كمبوتشيا . وفي نهاية اجتماع مجلس الأمن ، أذكّر بأن الأعضاء السبعة غير المنحازين في مجلس الأمن اشتركوا في تقديم مشروع قرار يطالب بانسحاب القوات الأجنبية . انني أؤكد على أن مشروع القرار هذا قد اشترك في تقديمه الأعضاء السبعة غير المنحازين في مجلس الأمن وأنه طالب بانسحاب القوات الأجنبية . وبالرغم من عدم ذكر أية أسماء فانه من الواضح ان القوات الأجنبية الوحيدة التي كانت هناك حينئذ كانت قوات فييتنامية ، وبالتالي فان المطالبة بانسحاب القوات الأجنبية تعني انسحاب قوات فييت نام . ان مشروع القرار هذا - الذى يمكن أن أصفه بأنه مشروع غير منحاز لأن سبع دول غير منحازة أعضاء في مجلس الأمن هي التي تقدمت به - أيدته ١٣ دولة . ولكنه لم يعتمد بسبب التصويت ضده من قبل أحدى الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

والحقيقة الثالثة التي أود أن أذكرها ، وهي أيضا لا يمكن دحضها ، هي أن مجلس الأمن قد اجتمع للمرة الثانية في هذه السنة لدراسة الوضع في جنوب شرقي آسيا ، في يوم ١٦ آذار/مارس . وفي نهاية السلسلة الثانية من الاجتماعات صوت أعضاء مجلس الأمن على مشروع قرار شاركت في تقديمه الدول الخمس الأعضاء في منظمة اتحاد دول جنوب شرقي آسيا ، وهي : اندونيسيا ، وماليزيا ، والفلبين ، وتايلند وبلادى سنغافورة . ان ثلاثة عشر عضوا في مجلس الأمن ، بما في ذلك - واني أود أن أبرز هذه الحقيقة - الدول غير المنحازة الأعضاء في مجلس الأمن قد صوتوا لصالح مشروع قرار منظمة اتحاد دول جنوب شرقي آسيا ، لقد حظى بثلاثة عشر صوتا مؤيدا ولكنه لم يعتمد فقط بسبب التصويت المعارض من قبل أحد الأعضاء الدائمين . ان مشروع قرار منظمة اتحاد دول جنوب شرقي آسيا دعا - ضمن أمور أخرى - الى انسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، ودعا الى احترام سيادة ووحدة أراضي واستقلال كمبوتشيا ، كما دعا الى استعادة شعب كمبوتشيا لحقه في تقرير مستقبله بدون تدخل من الآخرين .

لقد أشار زملائي الذين تحدثوا قبلي الى حقيقة ان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية - التي أشاروا اليها في بعض الاحيان بعبارة عصابة بول بوت - اينغ ساري ، لها سجل حافل بانتهاكات حقوق الانسان . هذه حقيقة لا يمكن انكارها . ونحن في منظمة اتحاد جنوب شرقي آسيا قد شجبنا دائما وأدنّا انتهاك حقوق الانسان من قبل حكومة كمبوتشيا الديمقراطية . ان موقف بعض من أساؤوا في حديثهم الى كمبوتشيا الديمقراطية لم يكن موقفا ثابتا دائما .

Digitized by UNOG Library

وبالفعل حتى أواخر سنة ١٩٧٨ عندما أثار وفد المملكة المتحدة ، في لجنة حقوق الانسان ، مسألة انتهاك حقوق الانسان ، من قبل حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، فان من دافعوا عنها آنذاك هم من يوجهون التهم اليها اليوم ، وهو موقف محرج بالنسبة لهم ، ولكنه يمثل حقيقة تاريخية لا رجوع فيها . والأهم هو انه حتى لو كانت حكومة كمبوتشيا الديمقراطية قد انتهكت حقوق الانسان في بلادها ، كما قيل ، فان ذلك ، وفقا للقانون الدولي ، لا يعطي الحق لدولة مجاورة في غزو اراضي كمبوتشيا واسقاط حكومتها وفرض حكومة جديدة تؤيدها هذه الدولة الغازية .

اننا اذا كنا سنعترف بمذهب التدخل من أجل حقوق الانسان فان العالم ستسوده حالة من الخطر الدائم بالنسبة لنا نحن الدول الصغيرة . لانه ، على هذا الاساس ، فان الدول الكبرى ، التي لها قوة وسلطة أعظم ، قد تتذرع بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول واسقاط حكوماتها وفرض حكومات اخرى تؤيدها هذه القوى الاجنبية .

وعلى ذلك فانني أود أن أؤكد على حقيقة ألا وهي أن سجل حكومة كمبوتشيا الديمقراطية في مجال حقوق الانسان هو سجل سيئ . ولكن أرجو ان تتفقوا معنا في الرأى القائل بأنه ، وفقا للقانون الدولي ، فان هذا الوضع لا يعطي أية دولة مجاورة الحق في استخدام القوة العسكرية لغزو اراضي هذه الدولة وأسقاط حكومتها واقامة حكومة عميلة جديدة .

النقطة التالية التي أود ان أؤكد عليها هي الرد على حجة ساقها صديقي وزميلي السفير يانكوف من بلغاريا . لقد قال انه ، وفقا للقانون الدولي ، يجب ان نعترف بحكومة تمارس السلطة الفعلية على اراضي بلادها وقال ان حكومة كمبوتشيا الشعبية تمارس السلطة الحقيقية في كمبوتشيا وبالتالي يجب ان تعترف بها هذه المنظمة باعتبارها الحكومة الشرعية . وردى على حجة السفير يانكوف يتضمن شقين . أولا ، ليس صحيحا ، كأمر واقع ، أن حكومة كمبوتشيا الثورية الشعبية تمارس السلطة الحقيقية على اقليم كمبوتشيا بأكمله . ان حرب المقاومة التي تشنها عناصر وطنية ـ ليست بالضرورة هذه العناصر الموالية لحكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، بل جميع العناصر الوطنية بما في ذلك انصار سيهانوك وغيرهم ـ فان حرب المقاومة ضد القوات العسكرية الاجنبية مازالت مستمرة . ولا يمكن القول بأن حكومة مقرها العاصمة تسيطر بالفعل على كافة اراضي كمبوتشيا .

والشق الثاني في ردى على السفير يانكوف هو انه ، وفقا للقانون الدولي ، صحيح اننا نعترف بالحكومة التي تمارس السلطة الحقيقية على اقليم دولة ما ولكنها ليست قاعدة خالية من

Digitized by UNOG Library

الا ستثناءات . اننا نعترف بسلطة دولة اجنبية على اراض غزتها بالقوة وبالتالي فان سنفافـــورة اتخذت موقفا ثابتا ألا وهو اننا لا نعتبر ان حكومة اسرائيل تسيطر على الاراضي التي احتلتها في سنة ١٩٦٧ . وأرجو ان يتخذ زملائي العرب موقفا يتمشى مع هذه الاتجاه .

لقد قيل احيانا انه عندما ارسلت فييت نام مائة ألف جندي الى كمبوتشيا فانها كانت تمارس حقها المشروع في الدفاع عن النفس واعتقد انه يجب ان ارد على هذا الادعاء ايضا . صحيح انه اثناء السنوات الثلاث الاولى في حياة حكومة كمبوتشيا الديمقراطية انها ، في بعض المناسبات ، انتهكت سلامة اراضي فييت نام وتايلند وارسلت قوات هجومية لاراضي تايلند وفييت نام كما انها استولـــت على ممتلكات السكان في القرى واشعلت النار في مساكنهم وسرقت مواشيهم . صحيح انها قامـــت بذلك ولكن ممارسة اية دولة لحقها في الدفاع عن النفس يجب ان يتمشى مع درجة استفزاز المعتدي ولا يمكن ان يقال بأى حال من الاحوال انه لأن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية قد ارتكبت هذه الاعمال العدوانية ضد تايلند وفييت نام فان لكل من تايلند وفييت نام الحق ليس فقط في رد المعتـــدي بل ان لها الحق في ارسال مائة ألف جندي لغزو اراضي كمبوتشيا واسقاط حكومتها وفرض حكومـــة خاضعة لارادة هذه الدولة الاجنبية .

واعتقد انني استطيع ان اثبت رأيي هذا ببساطة عن طريق سؤال هؤلاء الذين يدافعـــون الان عن الحكومة الثورية الشعبية في كمبوتشيا والذين يكيلون التهم لحكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، وهو لو انه ، بدلا من فييت نام ، كانت تايلند ، في ٢٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، هـــي التي ارسلت قوات الى كمبوتشيا واسقطت حكومة بول بوت وفرضت حكومة على شعب كمبوتشيا تؤيد هـــا حكومة تايلند ، هل كانوا سيتخذون نفس الموقف اليوم ؟ انني اعتقد ان الرد واضح وانهم لـــن يتخذوا نفس هذا الموقف .

في هذه الحالة فان ما تفعله هذه الوفود هي ان تجعل صداقتها لفييت نام تطغى علـــى المبدأ .

Digitized by UNOG Library

الآن سأحاول أن أرد بايجاز على صديقي وزميلي العزيز السفير ميشرا من الهند . لقد قال أنه في مؤتمر القمة السادس لعدم الانحياز الذى عقد مؤخرا في هافانا ، كان هنالك توافق عام في الرأى ثم الاتفاق عليه ، وعلى أساسه يبقى مقعد كمبوتشيا شاغرا . وكعضو في مجموعة عدم الانحياز فانني لا أعتقد اننا يجب أن نقوم بنشر مشاكلنا الداخلية على المجتمع الدولي . ان هذه مشكلة داخلية ويمكنني أن أسأل السفير ميشرا كيف توصل الى هذا الاتفاق العام في الرأى في حركة عدم الانحياز أعتقد أنه يمكنكم أن تستخلصوا من صمتي هذا في هذا الصدد كل النتائج التي تعن لكم .

لكنني أود أن أقول له بتواضع ، ولكن بحزم ان الدول القريبة من منطقة النزاع ، بما في ذلك سنغافورة ، ماليزيا ، اندونيسيا ، بورما ، بنغلاديش ، بوتان ، نيبال ، باكستان ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، كان لها نفس الموقف في هافانا . وكان الموقف كما يلي : ان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية رغم سوءها هي الحكومة الشرعية للبلاد ، وأنها قد سقطت بعملية عسكرية خارجية ، وان الحكومة الجديدة في بنوم بن قائمة بدعم هذه القوى الخارجية التي ليست موجودة فقط في كمبوتشيا بالقدر الذى كانت موجودة عليه ، بل زيد في عددها .

ولا أقول بالطبع ـ أيها الزملاء ـ أنه بسبب قرب بلادنا من منطقة النزاع فاننا على علم شامل ، ولكن ما نقوله هو أنه يجب أن تفهموا فقط موقفنا ، وان ما نقوله دائما هو أنه ينبغي علينا أن نستمع دائما وباحترام بالغ الى اخواننا الافريقيين بالنسبة الى المسائل المتعلقة بافريقيا ، والى الأخوة العرب بالنسبة الى المسائل العربية ، ونأمل أنه فيما يتعلق بالمسائل الآسيوية أن تأخذوا في الاعتبار ـ على الأقل ـ وجهة نظر الدول القريبة من منطقة النزاع . وهذا كل ما أطلبه منكم

السيد زيتون (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، بما انني أتحدث لأول مرة في هذا المحفل الموقر ، أرجو أن تسمح لي أن أعبّر لكم عن تهنئتي وعن مدى سعادتي لرؤيتكم تترأسون مشاوراتنا . انكم بصفتكم صديقا لمدة ١٥ عاما ، فانني لمدرك لقدراتكم البارعة وحكمتكم . وبما أن الأمر كذلك فانني واثق تمام الثقة من أنكم ستستطيعون أن تقودوا مشاوراتنا الى نتيجة ناجحة . ولا شك أنه عندما يتقدم وزير خارجية بلادى ببيانه ، فانه سينقل اليكم تهنئة وتمنيات شعبنا وحكومتنا .

Digitized by UNOG Library

ينبغي علينا من البداية أن نوضح بعض الحقائق وهي أنه في اجتماعنا الأخير قد تم تقديم تحدى من قبل ممثل فييت نام بالنسبة الى أوراق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية التي احتلت مقعدها كعضو في الأمم المتحدة ، والتي اشتركت في كافة الاجتماعات السابقة للأمم المتحدة . وانه بناء على هذا التحدى ـ سيادة الرئيس ـ فانكم قد طلبتم من لجنة فحص وثائق التفويض أن تجتمع خاصة لبحث هذا الموضوع ، وأن تتقدم بتقريرها الى الجمعية العامة . وان المهمة التي كانت أمام لجنة وثائق التفويض كانت اذن النظر فيما اذا كانت وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية سليمة . ان أمامنا اليوم تقرير لجنة فحص وثائق التفويض الوارد في الوثيقة A/34/500 . ونجد في ذلك التقرير أن لجنة فحص أوراق الاعتماد قد وجدت أن وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية سليمة ، وذلك بتصويت كانت نتيجته ستة أصوات مؤيدة مقابل ثلاثة .

وبما أن هذا الطعن قد قدم ، وأن تقرير لجنة وثائق التفويض مطروح علينا اليوم ، فانه ينبغي علينا أن نتخذ قرارا الآن اما بقبول هذا التقرير أو رفضه .

الآن تواقدّم ممثل بلغاريا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.2 يقترح فيه أن يحتل وفد كمبوتشيا الشعبية مقعده في هذه الجمعية . وانني أود أن أتقدم ببعض التعليقات حول مشروع القرار ذاته .

وكما نعرف جميعا ان كمبوتشيا الديمقراطية قد احتلت مقعدها في الأمم المتحدة بوثائق تفويض سليمة في كافة الجلسات السابقة ، وقبلت تلك الوثائق في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، واشتركت بناء على ذلك في كافة اجتماعات الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها ومنظماتها . ان ما لدينا الآن هو أن تلك الوثائق قد طعن فيها الطرف الذى استخدم القوة المسلحة للتدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا وللاطاحة بحكومة شرعية ولاقامة حكومة أجنبية محلها تدعمها القوة العسكرية الضخمة لتلك الحكومة التي تدخلت .

وكما نعرف جميعا ، ان من المبادئ المقدسة للأمم المتحدة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى . وقد تم تبرير هذا التدخل بأنه نتيجة استفزازات . لكن ، كما نعرف جميعا ، فان من المبادئ الأخرى المقدسة في الأمم المتحدة البحث عن حل المشاكل سلميا ، ولم يحدث سابقا في أى حال من الأحوال أن طلب من هذا المحفل أن ينظر في النزاع القائم والبحث عن حل سلمي له في اطار الميثاق .

Digitized by UNOG Library

وبالعكس من ذلك فانه قد تم استخدام القوة العسكرية مما أدى الى الاطاحة بنظام حكومة شرعيـة . فاذا كنا سنقبل مشروع القرار هذا ، وأن نسمح لممثلي جمهورية كمبوتشيا الشعبية بالجلوس في هـذه الجمعية ، فان هذا يعني تأييدنا لاستخدام القوة العسكرية ، وهو ما يتنافى مع المبادئ المقدسة التي نحاول أن ندافع عنها .

وبالاضافة الى ذلك ، فاننا اذا ما قبلنا هذا القرار ، فان هذا يعني أن أساس العضويـة في هذه الجمعية هو التدخل في الشؤون الداخلية لحكومة شرعية . واذا ما تم ذلك ، فان لجنـة وثائق التفويض سيتعين عليها أن تنظر في جميع وثائق التفويض على أساس السياسة الداخلية لكـل حكومة . ولعلكم تذكرون أنه في قمة الممارسة البشعة التي قام بها حكومة بول بوت والتي عارضناهـا جميعا ، لم يحدث أبدا في هذه الجمعية أن عارض أحد في وثائق تفويض ممثلي حكومة كمبوتشيـا الديمقراطية . والآن فانه يطلب منا أن نحكم على شرعية حكومة في ضوء انتهاكاتها لحقوق الانسـان . وفي هذا الصدد فانني أذكر أنه في عام ١٩٧٨ ، كانت هناك شكوى أمام لجنة حقوق الانسان حـول انتهاكات حقوق الانسان من قبل حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، ومع ذلك فان نفس الأشخاص الذيـن يقترحون الآن جلوس وفد آخر محل ممثل هذه الحكومة بالذات ، يحاولون فرض أمر لا يقوم على أيـة مبادئ بل يقوم على النفعية السياسية .

ان ممثل سنغافورة قد ذكر ببلاغة تامة اجتماعات مجلس الأمن الذى انعقد لبحث أمر التدخل العسكرى المسلح في كمبوتشيا ، ولقد أشار انتباه الجمعية الى حقيقة أن جميع أعضاء مجموعة عـدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن قد عارضوا التدخل العسكرى ، وبالرغم من اجماعهم على هذا الموقف، فان مجلس الأمن لم يستطع التوصل الى قرار بسبب استخدام احدى الدول العظمى حق النقض .

والآن أود أن أتقدم ببعض التعليقات حول الاقتراح الذى قدم من قبل وفد الهند ، الـذى أفترض أنه تعديل لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.500 . وفي رأينا أن هذا الذى سمـي بالتعديل ليس تعديلا بل هو اقتراح جديد يهدف الى استبعاد الممثلين الشرعيين لكمبوتشيـا الديمقراطية .

هو من وجهة نظرنا محاولة لاستدراج الجمعية العامة بعيدا عن مسؤولياتها . وبالاضافـة الى ذلك ، فانه اقتراح جديد يحاول تغيير توصية لجنة وثائق التفويض بأن تتخذ الجمعية العامـة قرارا مخالفا بجعل مقعد كمبوتشيا الديمقراطية شاغرا .

Digitized by UNOG Library

تماما كما حدث في قمة هافانا . حيث تقرر بقاء مقعد كمبوتشيا خاليا . فهل لي أن أقول أولا اننا جميعا متفقون على أن المعايير المستخدمة في مؤتمرات عدم الانحياز لا يمكن أن تطبق في اجتماعات الأمم المتحدة . وأن شروط العضوية فيها مختلفة الى حد ما عن شروط العضوية في هذه المنظمة . وبالنسبة لاتخاذ القرارات فان حركة دول عدم الانحياز تعمل على أساس توافق الآراء ، وقد كان واضحا في هافانا ــ رغم وجود ادعاءات مخالفة لذلك ــ أنه لم يكن هناك اتفاق عام في الرأى حول مقعد كمبوتشيا الديمقراطية . وفي اجتماع مكتب التنسيق فان عددا كبيرا من الوفود قد عارض ما قامت به الحكومة المضيفة من جانب واحد من منح حكومة كمبوتشيا الديمقراطية وهي عضو كامل من احتلال مقعدها . وقد قام عشرون وفدا بالتوقيع على بيان يحتجون فيه على القرار التعسفي للرئاسة بترك هذا المقعد شاغرا ، وكان واضحا عدم وجود اتفاق عام في الرأى والعمل على عدم منح كمبوتشيا الديمقراطية مقعدها . وان القرار بترك المقعد شاغرا قد فرض على المؤتمر فيما بعد رغم اعتراض سبعة عشر عضوا عليه . هذه الحقائق يجب أن تكون واضحة .

والآن . مطلوب منا في الأمم المتحدة أن نقبل اقتراحا جديدا ينادى بترك مقعد كمبوتشيا شاغرا . ونحن جميعا نعرف الهدف من هذا الاقتراح . ان حكومة شرعية قد اطيح بها في كمبوتشيا ، حيث حلت محلها حكومة غير شرعية تدعمها قوات عسكرية ضخمة . ان الابقاء على هذا المقعد شاغرا هو بمثابة التغاضي عن التدخل العسكرى في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . وأسوأ من ذلك فانه مطلوب من الأمم المتحدة أن تحرم ضحية عدوان من ممارسة حقها في شغل مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة .

ان نظام بول بوت قد يكون بغيضا ، وكلنا نأسف بشدة لانتهاكاته الوحشية لحقوق الانسان ، ولكن هذا لا يعد مبررا للتدخل العسكرى من قبل دولة مجاورة .

Digitized by UNOG Library

لقد أشير الى امكانية اجراء مناقشات صاخبة . ومع ذلك ، كما نعلم جميعا ليست هذه هي المرة الأولى التي نجد فيها حكومة تحتل مقعدها هنا بمعارضة عدد قليل من الحكومات الأعضاء في هذه الهيئة .

ولهذا ، في رأينا ، أن الاقتراح الهندى المعروض علينا قد يخلق سابقة خطيرة للغايـــة للأمم المتحدة . اننا لا يمكن أن نسمح بأن تداس المبادئ بالأقدام .

واني أرى أن الاقتراح الهندى لا يعتبر تعديلا . واذا كان الأمر كذلك ، يجب أن نعطي الأولوية لتصويتنا على تقرير لجنة وثائق التفويض ، واني أقترح بعد ذلك أن نصوت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/500 ، الذى يدعو الى الموافقة على التقرير الأول للجنة وثائق التفويض .

السيد داشتسيرن (منغوليا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى ، أسمح لـــي أولا وقبل كل شيء أن أنضم الى المتحدثين الذين سبقوني في تهنئتكم شخصيا على انتخابكم لهـــذا المنصب الرفيع كرئيس للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . واني واثق بأنه تحت قيادتكـــم القديرة والخبيرة سوف تستطيع الجمعية أن تحقق مهامها .

بعد قراءة التقرير الأول للجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة A/34/500 فان الوفد المنغولي قد دهش للغاية اذ وجد أن اللجنة بأغلبية ثلاثة أصوات ، وجدت أن وثائق ما تسمى بكمبوتشـــيا الديمقراطية ، التي أطاح بنظامها المتسيطر شعب كمبوتشيا نفسه وانتهى وجوده ، هي وثائـــق سليمة . انه من المعروف جيدا أن نظام بول بوت ايانج ساري الكريه قام بأعمال همجية ومارس سياسة بشعة من القتل الجماعي وابادة الجنس وقد قام بقتل ٣ ملايين شخص ، وداس بأقدامه كافة الحقـوق الانسانية .

وعلى ذلك ، فانه كان من الطبيعي أن يثور شعب كمبوتشيا ضد هذا النظام . وان مجلس الثورة الشعبي لكمبوتشيا الذى تم تشكيله أثناء كفاح شعب كمبوتشيا من أجل استعادة حقها الشرعي المقدس في تقرير المصير من الواضح أن له السيطرة الكاملة على أراضي كمبوتشيا كلها . ان هـــذه الحكومة تتخذ الاجراءات الفعالة من أجل اعادة الأنشطة الاقتصادية في البلاد ، واعادة توحيـــد الأسر التي تفرقت ، واعادة النظام والقانون في البلد ، واجبار التقاليد الثقافية للشعب ، واتخاذ كل الاجراءات اللازمة للتغلب على الآثار السيئة للأعمال الاجرامية للنظام السابق .

Digitized by UNOG Library

في مجال السياسة الخارجية ، فان الحكومة الجديدة لجمهورية كمبوتشيا الشعبية تمارس سياسة سلمية وسياسة الصداقة وعدم الانحياز التي تتمثل في رغبتها الصادقة في اعادة العلاقات الطيبة مع جيرانها والتعاون مع كافة دول جنوب شرقي آسيا والمساهمة في قضية السلام والتقدم في العالم كله ، وكنتيجة لهذه السياسة المحبة للسلام ، فان جمهورية كمبوتشيا الشعبية يعترف بها أعداد متزايدة من الدول . وفي ضوء الموقف الحالي في كمبوتشيا ، فانه من الواضح تماما أن مجلس الثورة الشعبي الذى يضم القوى الجديدة والشعبية حقا هو المتحدث الوحيد الذى يعبر عن رغبات وتطلعات شعب كمبوتشيا وعلى ذلك فانه هو الممثل الوحيد الشرعي لشعب خمير .

في هذا الاطار قرر المجلس أن يرسل وفدا الى الجمعية العامة للاشتراك في دورتها الرابعة والثلاثين وقد أبلغكم بذلك ، يا سعادة الرئيس ، كما أبلغ الأمين العام بتشكيل الوفد (A/34/460).

ان وفد جمهورية كمبوتشيا الشعبية يجب أن يرحب به كثيرا ويجب أن يحتل مقعده الشرعي في هذه المنظمة . ان تجاهل هذه الحقيقة ، وأسوأ من ذلك ، السماح بالاستمرار في وجود غير شرعي في الأمم المتحدة لبعض الأفراد الذين لا يمثلون أحدا ، والذين هم علاوة على ذلك ، مجموعة من المجرمين وأعداء لشعب كمبوتشيا ، يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ويمكن أن يعتبر اهانة لحقوق السيادة لشعب كمبوتشيا . وعلاوة على ذلك ، فان هذا يتعارض تماما مع الأهداف والمبادئ السامية للأمم المتحدة ، ويؤدى الى التقليل من شأنها والحد من سلطتها .

عندما تم تقديم وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الى لجنة وثائق التفويض ، كان أمامها الخطاب المشار اليه آنفا الذى وقعه السيد هنج سامرين ، رئيس مجلس الثورة الشعبي في جمهورية كمبوتشيا الشعبية . ولكن ، من الغريب أنه انتهاكا لاحكام المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، فان لجنة وثائق التفويض قد درست أيضا وثائق تفويض ممثل ما يسمى سخرية "كمبوتشيا الديمقراطية" وهي أوراق وقعها شخص أعتبر من أعدى أعداء شعب كمبوتشيا . وبالاضافة الى ذلك ، فان اللجنة قد نظرت في الوثائق من الناحية الشكلية ولم تعط الاهتمام الواجب للموضوع طي البحث . ان الرأى المعبر عنه في لجنة وثائق التفويض التي تقول أن مهمتها فنية فقط ، لا يتفق مع روح ونص النظام

Digitized by UNOG Library

الداخلي ولا مع العرف . ان وفد بلادى سيجد من الصعب للغاية أن يفترض أنه ، مثلا ، يمكن النظر في وثائق تفويض جمهورية جنوب افريقيا في ١٩٧٤ ، والاعتراف بأنها سليمة ، من الناحية الفنية فقط . وان حكم الجمعية العامة في هذا الصدد معروف جيدا .

لهذه الأسباب فان وفد بلادى لا يمكن أن يقبل التقرير الأول للجنة وثائق التفويض ، ومع وفد جمهورية بلغاريا الشعبية ، ووفود بعض البلدان الاشتراكية الأخرى نقدم للجمعية مشروع قرار واردا في الوثيقة A/34/L.2 ، وان الأفكار والدوافع لهذا المشروع قد عرضها بصورة بليغة السفير يانكوف ممثل بلغاريا .

ان قبول مشروع القرار هذا لا يتفق فقط مع الأهداف الحقيقية والمصالح الحقيقية لشعب كمبوتشيا ، بل انه سيكون أيضا متفقا مع القانون والعدالة الدوليين المعاصرين وسيمثل مساهمة في تحقيق السلام والاستقرار والثقة والتعاون في هذه المنطقة من العالم .

Digitized by UNOG Library

السيد راديكس (غرينادا) (الكلمة بالانكليزية) : انني اتحدث للمرة الاولى منذ الثورة التي وقعت في غرينادا والتي أدت الى قيام الحكومة الثورية في بلادي في ١٣ اذار/مارس ١٩٧٩ . انها المرة الاولى ايضا سيدي الرئيس التي تتاح الفرصة فيها لي لأقدم لك التهنئة على انتخابك بالاجماع لهذا المنصب الرفيع . وانني استطيع أن أذكر ، بسعادة غامرة ، انه عند وصولي الى نيويورك بعد ثورتنا ، انكم كنتم من اول الاشخاص الذين قابلتهم ، والذين شجعوني كثيرا على انجاز المهمة الملقاة على عاتقي . كما يساورني انطباع بأنكم شخص يتحمل مسؤولية عظيمة وانكم على قدر كبير من الكفاءة والتأثير ، ولست أشك مطلقا في انكم ستقودون أعمال هذه الجمعية باسلوب يعزز هيبة الامم المتحدة .

ان السؤال الاول الذي طلب من وفد بلادي وحكومتي ان ينظرا فيه هنا في الامم المتحدة يتعلق بتقرير لجنة وثائق العضوية . وفي رأينا ان مسألة كمبوتشيا تمثل احدى القضايا الهامة في الوقت الراهن . ولا يشك أحد حتى اولئك المعارضين لكمبوتشيا الشعبية ان عصابة بول بوت - اينغ ساري لم تكن أقل من عصابة للقتلة والجزارين . وانها لحقيقة واقعة ان المجازر التي ارتكبت في هذا البلد قد بلغت حدا يفوق ما حدث في المانيا النازية. لقد اجتمع العالم أجمع ضد هتلر عندما حاول غزو اوروبا ، وفي الحقيقة فان العالم قد اجتمع من أجل ارساء الحرية والديمقراطية في اوروبا .

ان بلد كمبوتشيا الصغير قد نشأ على اثر هزيمة القوى الامبريالية ، عندما حاول شعب هذا البلد ان يرسي النظام الذي من شأنه تعزيز السلام والانسجام . ولكن اولئك الذين يدعون انهم يناضلون من أجل السلام والانسجام كانوا ذئابا في رداء حمل ، وبعد ذلك ازيل القناع عن وجه ذلك النظام الدموي الذي تمادى في استعمال الرصاص والذي سبب موت الكثيرين من شعب ذلك البلد .

وهناك أولئك الذين يقولون ان شعب فييت نام المجيد قد تدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . اننا نرفض هذه الحجة تماما . الم تكن هذه الدول نفسها هي التي ادعت انها قامت بغزو المانيا النازية من اجل اقامة السلام في اوروبا في المانيا سنوات بعد سنوات بقواتها المسلحة كدول قائمة بالادارة وكانت تقوم بتثبيت الحكومات حتى يمكن اعادة الاوضاع الديمقراطية هناك؟ وبالتأكيد ، ان حكومة فييت نام تقوم بمساعدة القوات الديمقراطية والتقدمية في كمبوتشيا . ان القتل

Digitized by UNOG Library

قد انتهى في كمبوتشيا . ان هذا البلد التعيس الذى قضى زهاء نصف سكانه نحبهم والـــذى عرف الجوع والفقر والمرض المتفشي لهو دلالة على القسوة والهمجية والادعاءات الكاذبة لأولئك الذين يدعون بأنهم يتصرفون باسم الاشتراكية ولكنهم فاشيون .

انني لم اسمع قط عن حكومة دون بلد . ولو ان عصابة بول بوت ـ اينغ ساري قد سئلت عن مكان عاصمتها لما استطاعت ان تبين ذلك . ولو انها سئلت ايضا اين شعبها وعما اذا كان شعبهـا موجودا داخل حدود كمبوتشيا لكانت الاجابة نعم بالتأكيد .

لقد أصبحت غرينادا عضوا في حركة عدم الانحياز خلال مؤتمر هافانا وقد ألقى رئيس وزرائنا ووزير الشؤون الخارجية في نفس الوقت بيانا مفصلا حول من نؤيد . ان حكومتنا تقوم على المبـــدأ . ولقد قامت بتحليل القضايا ذات الصلة ، وهي تؤازر اولئك الذين يناضلون من اجل الحريـــــة الحقيقية والاستقلال التام لبلدهم . ولذلك ، فانه ليس أمرا يدعو الى الدهشة ان الحكومة الثورية الشعبية في ايلول/سبتمبر من هذا العام قد اعترفت بحكومة كمبوتشيا الشعبية لقد كنا من بـــين اولئك الذين توصلوا الى اتفاق الاراء في هافانا . ولقد اسهمنا في تطوير هذا الاتفاق في الاراء الذى ذهب الى بقاء مقعد كمبوتشيا شاغرا في الوقت الراهن . ونحن نعتقد ان هذه الصيغـــة قد اعتمدتها كثير من الدول الممثلة هنا اليوم . ونحن نعتقد ان لجنة وثائق العضوية لم تكـــن متمشية مع الواقع . انها تصرفت وكأنها كانت تنفذ ممارسة في عيادة طبية ـ وهي ممارسة أشعر بأنه لا مبرر لها في هذا الوضع . هل هناك سلام في كمبوتشيا اليوم ؟ ان الاجابة ينبغي ان تكون " نعم" هل هناك اعادة تنظيم للدولة بما في ذلك الاقتصاد وهياكل البنية الاساسية وجميع الظـــروف الموضوعية لما فيه مصلحة الشعب ؟ ان الاجابة ينبغي ان تكون " نعم " .

Digitized by UNOG Library

لذلك ، فاننا نعتقد ، بل نحن واثقون ان هناك ممثلا وحيدا وشرعيا لشعب كمبوتشيا وهو الحكومة الشعبية لهذا البلد . وبالنسبة لنا ، اذن ، فان الممثلين الشرعيين الوحيدين الذين لهم الحق في أن يحتلوا مقاعدهم والذين يمكنهم ان يعاونوا الجمعية العامة في عملها من أجل تحقيق السلام والمساعدة في اقامة الوفاق والتعايش السلمي ومن أجل الاضطلاع بالتزامات الاعضاء نحو الميثاق هي حكومة كمبوتشيا الشعبية فقط .

ولا يمكن ان نكون صادقين مع انفسنا اذا ما سمحنا لبول بوت ييننغ ساري بأن يكونا ممثلين هنا . ولا يمكن ان نسمح لدماء ثلاثة ملايين من السكان سالت في فييت نام ان تصل هنا الى الأمم المتحدة وتلطخ أيدينا بدماء ضحايا هذا البلد . ولهذا فاننا نقول اننا نرفض التقرير الأول للجنة وثائق التفويض . . كذلك نقول اننا نؤيد الحكومة الشرعية الوحيدة ، وكحل وسط فاننا نميل الى قبول الصيغة التي تقدمت بها الهند .

السيد سورينهو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) :
السيد الرئيس ، بالرغم من أن رئيس وفد بلادى ستتاح له الفرصة لكي يهنئكم لانتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، أود أن أغتنم هذه المناسبة المتاحة لي لأوجه اليكم تهنئتي الحارة لانتخابكم لهذا المنصب الرفيع .

ان الجمعية العامة مطروح عليها الآن تقرير لجنة وثائق التفويض (A/34/510) وان وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يجد مصاعب جمة في قبول قرار لجنة وثائق التفويض كما يظهر من الفقرة الأخيرة من هذا القرار . والتي تعترف فيها بوثائق تفويض ما يسمى بحكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، والتي أطاح بها ورفضها شعب كمبوتشيا منذ ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ .

وهكذا ومنذ هذا التاريخ ، فان كمبوتشيا الديمقراطية قد تلطخ اسمها بقتل ثلاثة ملايين من السكان . لقد حولت كمبوتشيا الى مجزرة نازية جديدة ضخمة . ان هذه الحكومة لم تعد باقية لا من حيث الشرعية ولا من حيث الأمر الواقع . وطالما أن الشعب قد أطاح بتلك الحكومة وأقام المجلس الثورى الشعبي للجبهة الوطنية فقد استطاع مرة أخرى ان يصبح سيد مصيره . ان الاستقلال والسيادة والحرية قد اصبحت مرة أخرى في يد شعب كمبوتشيا واصبحت سياسته الجديدة هي السلام والاستقلال وعدم الانحياز . ان هذه السياسة تتفق مع الاهتمامات العامة لشعوب

Digitized by UNOG Library

لاو وكمبوتشيا وفييت نام وهي التي اسهمت في تدعيم السلام والاستقرار في جنوب شرق آسيا وفي العالم أجمع . وعلى المستوى الداخلي فان شعب كمبوتشيا يجاهد الآن من أجل اعادة بناء بلاده ، ومن أجل جمع شمل الأسر التي أرغمت على التفرق بسبب السياسة الاجرامية لنظام بول بوت - ييننغ ساري . انهم يعيدون فتح المدارس والمستشفيات ، ويعيدون بناء المعابد وممارسة الدين .

وباختصار فبعد حرب طويلة ضد العدوان الامبريالي وبعد حوالي أربع سنوات للنظام الدموي الفاشستي الجديد لبول بوت وييننغ ساري فان شعب كمبوتشيا يخرج تدريجيا من هذا الكابوس الرهيب ، ويداوي جراحه العميقة ببطء .

ان واجب المجتمع الدولي وبصفة خاصة منظمة الأمم المتحدة ، والتي من أهدافها النهوض بالسلام والحرية والعدالة وحقوق الانسان ، تتضمن في رأينا مساعدة هذا الشعب الجريح في أن يختار بنفسه النظام الذي يرغب في أن يعيش ويرتقي تحته .

ان منظمة الأمم المتحدة سوف تفشل في عملها وستخون أهدافها النبيلة اذا ما أصرت على فرض العصابة المجرمة لبول بوت اينغ ساري ، او اى نظام أو حل لا ينبع من ارادة شعب كمبوتشيا نفسه . هذه الارادة قد تم التعبير عنها بوضوح في ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ عندما اطاح الشعب بنظام بول بوت - انغ ساري الذي جعل من كمبوتشيا محك اختبار الثورة الماوية والذي يتلاعب النظام الفاشي في بكين بقادتها . وطالما ان هذا النظام قد تم الاطاحة به . فان شعب كمبوتشيا قد وضع نهاية لسياسة التوسع والسيطرة والتدخل الخارجي . ان النظام الجديد يمكنه ان يخدم السلم والأمن في العالم لأنه كرس نفسه للتعايش السلمي . لقد شهدنا سنوات طويلة من النضال خاضها شعب كمبوتشيا من أجل الحرية . ان شعب فييت نام الشقيق قد أيد هذا النضال . وفي مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز في هافانا فان رئيس جمهورية لاو قال :

"ان جمهورية لاو الشعبية تعترف بجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، حرة من أى عدوان أو تهديد من أى مصدر كان . ان المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا هو الممثل الشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا وينبغي ان يحتل مقعده في الأمم المتحدة وكذلك في المنظمات الدولية الاخرى".

Digitized by UNOG Library

وبالتالي فان وفد بلادى يعارض بشدة وجود ممثل نظام بول بوت ـ انغ ساري في هذه الجمعية ويطالب بان يعطى هذا المقعد للمجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا الذى يسيطر سيطرة كاملة على جميع اراضي كمبوتشيا ويتمتع بالتأييد التام من شعب كمبوتشيا وهو بالتالي الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب .

ان السيد مندوب سنغافورة في كلمته هذا الصباح تحدث عما يسمى بالنضال الذى يدور حاليا في كمبوتشيا ، ان هذا النضال قد نتج عن نشاطات تتعارض مع الميثاق ومع القانون الدولي من جانب هؤلاء التوسعيين الذين يتعاملون مع القوى الامبريالية في الخارج مع النظام الفاشي في بكين . انهم لا يؤمنون بمبدأ عدم التدخل وبالتالي فانهم يضيفون الى الأنشطة الاجرامية لنظام بول بوت ـ انغ ساري ، التي تعمل ضد مصالح الشعب . فيجب أن يوقف النشاط الخبيث لهؤلاء الأشخاص . انهم اذا فعلوا ذلك فان الأوضاع في كمبوتشيا سوف تعود الى طبيعتها فورا .

Digitized by UNOG Library

ان وفد بلادى انطلاقا من روح تحقيق العدالة لشعب كمبوتشيا الذى عانى الكثير انضم الى مقدمي مشروع القرار A/34/L.2 الذى قدمه بطريقة بليغة السيد ممثل بلغاريا . ان مشروع القرار هذا يعكس واقع الحال في كمبوتشيا ، وسوف يسهم في تدعيم السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، وبالتالي في العالم أجمع . ونحن نأمل في أنه سوف يحظى بتأييد جماعي من اعضاء هذه الجمعية الموقرة .

السيد جاروشيك (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، ان وفد بولندا سوف يعرب لكم في الوقت المناسب عن التهاني التي تستحقونها بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة . وفي هذه المناسبة فانني أتقدم بتهاني الشخصية كصديق وكزميل .

لقد طلبت الكلمة كي أسجل تأييد بولندا المطلق للحقوق المشروعة لوفد جمهورية كمبوتشيا الشعبية لكي يكون ممثلا في هذه الجمعية .

لقد تدارس وفد بلادى بعناية تقرير لجنة وثائق التفويض المعروض علينا الآن والمتضمن في الوثيقة A/34/500 . وحتى قبل صدور هذا التقرير فقد قرأنا باهتمام وعناية البيان الصحفي الذى أصدرته مصلحة الاستعلامات بسرعة غير عادية بشأن اجتماع اللجنة يوم الاربعاء الماضي ، وأود أن أقول بكل صراحة ان هاتين الوثيقتين قد اثارتا قلقنا ومخاوفنا .

في المقام الاول ، فاننا نجد في محضر اعمال لجنة وثائق التفويض بعض مخالفات ذات مغزى وحيود عن الاجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة . وبرغم المهارة التي أعد بها نص التقرير فانها لم تستطع ان تخفي ان اللجنة قد طرحت جانبا وبطريقة غير عادلة ، الاقتراح الذى قدمه ممثل الكونغو في مستهل اجتماعها . وذلك لصالح موقف وفد آخر شاء طالما ان يتجاوز في المناقشة . اننا لا يمكننا ان نقبل تقرير اللجنة لانها لم تعط اى اهتمام للبيانات الصادرة عن مجلس ثورة كمبوتشيا والموجه للسيد رئيس الجمعية العامة والى السيد الامين العام . وعندما تقدم وثيقتان للجنة فانه من المفروض ان تأخذا نصيبين متعادلين من المعالجة من قبل رئيس اللجنة واعضائها . ومما يؤسف له أن الأمر لم يتم على هذا النحو . ومن هنا فاننا لا يمكن ان نعتبر تقرير اللجنة يتسم بالموضوعية ، لانه على العكس من ذلك فانه يقدم صورة ، يؤسفني ان اقول ، بانها غير دقيقة ولا تعطي فكرة طيبة عمن وضعوها .

Digitized by UNOG Library

ومنذ حوالي ثلاثة أشهر ، وفي الوثيقة (A/34/347) الموجهة من حكومة بولندا الى الأمين العام فقد اعترضنا على الممثلين غير الشرعيين لدى الأمم المتحدة للحكومة التي يرأسها بول بوت انغ ساري والتي ادت الى معاناة كبيرة لشعب كمبوتشيا .

ان شعب كمبوتشيا قد اسقط حكومة بول بوت انغ ساري التي لجأت الى عمليات القتل والتي تسببت في القضاء على اقتصاد وثقافة البلاد . ولقد قام نظام الحكم المذكور بقتل ٣ مليون كمبوتشي خاصة من بين المثقفين ، وقد أدى ذلك الى تأجيل تقدم البلاد ، كما انه تسبب في دخول البلاد في نزاع مسلح مع الدول المجاورة ، مما عرّض السلام للخطر في جنوب شرقي آسيا ، وانطوى على تحد للمجتمع الدولي . ان اسقاط حكومة بول بوت قد انقذ شعب كمبوتشيا من الفناء ومنع قيام نزاع دولي في جنوب شرقي آسيا .

واليوم ، فاننا نعترض من جديد على وجود اشخاص اساءوا استعمال الحقوق المكرسة للدول الاعضاء وحكوماتها وهم يحاولون احتلال مكان السلطات الشرعية في كمبوتشيا برياسة هنغ سامرين . ان السلطات الشرعية في كمبوتشيا الجديدة هي التي من حقها وحدها ان تحتل هذا المقعد . وهناك شعب واحد لكمبوتشيا وهناك جمهورية واحدة لكمبوتشيا وهناك حكومة واحدة لشعب جمهورية كمبوتشيا .

ان وفد بلادي يرحب بوفد جمهورية كمبوتشيا الشعبية في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، وقد ابلغنا ذلك في رسالة موجهة الى الرئيس هنغ سامرين في ١٦ ايلول / سبتمبر (A/34/472) .

لقد اعترفت بولندا بجمهورية كمبوتشيا الشعبية واقامت علاقات دبلوماسية طبيعية معها . وهناك سفارة لجمهورية بولندا الشعبية في عاصمة كمبوتشيا بنوم بنه . ويمكن ان نعلن من فوق هذه المنصة ان الحكومة الشرعية الوحيدة في كمبوتشيا هي المجلس الثوري الشعبي الذي يمارس السلطة حاليا في كمبوتشيا . ومنذ ذلك الوقت سارت الامور بطريقة طبيعية ، ان المجلس الثوري الشعبي يتخذ اجراءات حاسمة لاعادة بناء البلاد ولتوحيد الاسر ولتطوير التعليم الوطني والثقافة ، وكل هذا تشهده وتعترف به الدول الاخرى التي اقامت علاقات دبلوماسية مع جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، كما يشهد به صحفيون عديدون وممثلون للمنظمات الدولية زاروا مؤخرا بنوم بنه .

Digitized by UNOG Library

وفي عهد السلام ، فان كمبوتشيا الآن تحتاج الى تضميد الجراح التي اصابتها في عهد بول بوت ، وهي تحتاج الى المعونة والى حسن نية المجتمع الدولي قبلها .

ان الوضع الذى حاولت بعض الوفود ايجاده بالنسبة لتمثيل كمبوتشيا في هذه الدورة للجمعية العامة له انعكاسات مؤسفة .

اولا ، فانه يحاول ايجاد سابقة خطيرة في هذه المنظمة اذ يمكن بمقتضاها لاى شخص مأجور من قبل دولة كبرى تؤيده ، ان يطالب بتمثيل بلاده في الأمم المتحدة . واذا لم يكن هذا خيالا صارخا الى هذه الدرجة التي تمثل سابقة خطيرة في المنظمة ، فاننا يمكن ان نعتبره امرا مضحكا .

ثانيا ، اننا نشاهد اليوم ضمن المعارضين لكمبوتشيا الشعبية من يدخلون في مواجهة مع دول تدعي ان لها الحق في ان تعطي درسا عسكريا للدول الأصغر .

ثالثا ، يتصرف اطراف هذه المواجهة كما لو كانوا لا يهتمون الا بالأخذ بالثأر ويغطون هزائمهم في الهند الصينية لكي تصبح في التاريخ انتصارات على التوسع والاستعمار . ولكن الاخذ بالثأر لا يفيد في العلاقات الدولية ، بل انه يؤدى الى نتيجة عكسية في بعض الاحوال ويجعل المناقشات الجادة نوعا من المهزلة ، وذلك عندما تحاول مجموعة من الافراد ان تتصرف نيابة عن حكومة غير قائمة .

ولتصحيح الاوضاع الحالية غير العادلة وغير العادية ، فان وفد بلادى بالاشتراك مع وفود اخرى قد تقدموا بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.2 الذى قدمه مبكرا في هذا الصباح السفير يانكوف من بلغاريا نيابة عن مقدميه .

Digitized by UNOG Library

السيد ها فان لاو (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : ان من بين مسؤوليات جمعيتنا العامة دراسة التقارير الأولى للجنة وثائق التفويض الواردة في الوثيقة (A/34/500) المؤرخة في ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ . وأن تعتمد مشروع القرار الوارد في تقرير اللجنة . لقد أعد مشروع القرار بطريقة بسيطة :

" ان الجمعية العامة ،

" تعتمد التقرير الأول للجنة وثائق التفويض " (A/34/500, para 26)

ان الجزء الجوهري في هذا التقرير يوضح أن ستة أعضاء في اللجنة قد قبلوا مشروع القرار الذى اقترحه رئيس اللجنة والذى يقرأ كما يلي :

" ان لجنة وثائق التفويض ،

" وقد درست وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة

" تقبل وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية " (A/34/500, para. 23)

وقد صوت ثلاثة أعضاء آخرون في اللجنة ضد مشروع القرار هذا . ان وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية حريص على أن يعرب عن رأيه في تقارير وتوصيات اللجنة قبل أن نبدى رأينا في التعديل المقترح من وفد الهند والذى شارك في تقديمه مجموعة من دول عدم الانحياز ، وكذلك مشروع القرار الآخر الذى اشتركت فييت نام في تقديمه . وفيما يتعلق بدراسة تقارير وتوصيات لجنة وثائق التفويض ، فان رئيس وأعضاء اللجنة الذين قبلوا مشروع القرار المذكور أكدوا :

" ان اختصاصات اللجنة محدودة "

وان اللجنة كانت تبحث فقط ما اذا كانت وثائق التفويض سليمة أم لا ، أى أنه يتعين على اللجنة أن تقتصر على القيام بمهمتها الفنية .

ولكن الموضوع الذى طرح على اللجنة ـ كما قال المستشار القانوني ـ فهو النظر في تمثيل كمبوتشيا الديمقراطية ، أما النواحي الأخرى فيمكن أن تنظر فيها الجمعية العامة .

وفي هذا الشأن يرى وفد بلادى ان لجنة وثائق التفويض لم تضطلع بمهمتها ولم تتصرف

Digitized by UNOG Library

وفقا لمسؤوليتها بناء على طلب الرئيس في جلسة الجمعية العامة في ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ . وكما يعلم الجميع ، فانه أثناء هذه الجلسة أثار وفد فييت نام نقطة نظامية :

" . . انه من الضرورى بمكان أن نسترعي انتباه الجمعية العامة الى الوجود غير الشرعي في هذه القاعة لأناس ينتمون الى بول بوت ـ ييننغ ساري الذين لا يمثلون أى شيء سوى انفسهم " (A/34/PV.2, p. 4)

وقد ذكّرنا أيضا بوجهة نظر المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا . وقد ورد ذلك في الوثيقة الرسمية (A/34/460) بتاريخ ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ . وفي نفس الوقت ، أوضحنا لرئيس الجمعية العامة أن المجلس الشعبي الثورى لكمبوتشيا قد أرسل وفدا يمثل جمهورية كمبوتشيا الشعبية برئاسة السيد هيون سين لحضور الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة .

وعلى أساس نقطة النظام التي أثارها وفد فييت نام أعلن رئيس الجمعية العامة :

" . . . وفي ضوء هذا البيان الذى أدلى به مندوب فييت نام ، فانني أطلب من لجنة وثائق التفويض أن تجتمع فورا وتقدم تقريرا الى الجمعية العامة في صباح يوم الجمعة ٢١ أيلول / سبتمبر " (A/34/PV.2, p. 6)

وهكذا ، فانه كان يتعين على لجنة وثائق التفويض " أن تنظر في الوجود غير الشرعي لوفد جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية في الجمعية العامة " ولم يكن عليها أن تنظر فقط في النواحي الفنية ، كما ترى ما اذا كانت وثائق التفويض سليمة أم لا .

وبالاضافة الى ذلك كان أمام اللجنة وثائق تفويض جمهورية كمبوتشيا الشعبية برئاسة السيد هيون سين . وقد أرسل نص الرسالة مباشرة من العاصمة بنوم بن ووقع عليه السيد هان سامارين رئيس المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا الى رئيس الجمعية العامة والى أمين عام الأمم المتحدة . وقد وزعت على أعضاء لجنة التفويض نسخة من الرسالة التي تمثل وثائق تفويض سليمة . ومن المؤسف أن لجنة وثائق التفويض قد أغفلت هذه الوثائق ولم تنظر فيها . وبالرغم من ذلك استخلصت نتيجة تتعلق بالتمثيل القانوني لوفد كمبوتشيا بالرغم من تصريح مندوبي الكونغو والاتحاد السوفياتي وبنما في اللجنة .

Digitized by UNOG Library

لذلك فان تقرير لجنة وثائق التفويض لا يمكن أن يكون مقبولا من حيث الشكل أو الموضـــوع . أما بالنسبة الى الشكل فعندما تقدم وثائق التفويض لدولة عضو كما هو الحال بالنسبة الى وثائـــق تفويض المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا فان على اللجنة أن تنظر فيها وأن توصي الجمعية العامـة بقبولها أو برفضها . اما بالنسبة الى المضمون فان المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا قد أبـــدى رأيه بشأن الحضور غير القانوني لوفد عن حكومة بول بوت في الدورة الحالية ، وذلك وارد في وثيقـة رسمية نشرت تحت رقم A/34/460 بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ .

وبالرغم من ذلك ان لجنة وثائق التفويض قد أغفلت تماما هذه الوثيقة الرسمية ونظرت فقـط في النواحي الفنية المتعلقة بتمثيل عصابة بـول بوت اينـغ ساري .

واذا ما عالجنا فقط النواحي الفنية فان وفد فييت نام يود أن يوجه السؤال التالي الـــى لجنة وثائق التفويض . من أين أتت هذه الوثائق المزعومة لتمثيل كمبوتشيا الديمقراطية ؟ اذا لـــم تخني الذاكرة أقل ان المجلس القانوني أبلغ اللجنة بأن هذه الوثائق وردت من كمبوتشيا . ولكنه لـم يذكر بوضوح من أية مدينة أرسلت وكيف أرسلت . هل أرسلت من بكين أم أرسلت من عاصمـة أخـــرى غير بنوم بنه . هكذا هل الحكومة الزائفة لكمبوتشيا الديمقراطية موجودة بالفعل ؟ هل هي تمثل حفنة من المجرمين ارتكبوا جرائم القتل الذين حكموا على جماهير شعبهم بالفناء . حفنة تستخدمها بكين وتستأجرها لتنفيذ خططها وهي تتنقل من مؤتمر دولي الى آخر لنشر الفوضى ولتعطيل حسن سيـر أعمالنا .

واذا ما نظرنا فقط في سلامة وثائق التفويض هذه يتضح انها غير سليمة . وبالتالي كيـــف تستطيع اللجنة أن تقبلها بأغلبية الأصوات ؟

واذا ما نظرنا في النواحي القانونية والأخلاقية اسمحوا لنا بأن نقتبس من الرسالة بتاريـــخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ الموجهة مـــن وزير خارجية جمهورية كمبوتشيا الى السيد سالم رئيـــس الجمعية العامة والى صاحب السعادة السيد كورت فالدهايم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة :

" الواقع ان نظام الحكم هذا ، أى نظام التقتيل التابع لبول بوت لم يعد قائمـــا من الناحية القانونية ولا من الناحية الأخلاقية . وبالتالي ليس له حق ولا صفة لتمثيـــل شعب كمبوتشيا " .

Digitized by UNOG Library

وتواصل الرسالة :

" ان اعطاء اللجوء لجزارى نظام بول بوت ـ اينغ سارى ومنحهم صفة ممثلي كمبوتشيا يتعارضان مع حق تقرير المصير لشعب كمبوتشيا ومع ميثاق الأمم المتحدة وينمر بهيبة المنظمة . ان الأمم المتحدة لا تستطيع أن تتذرع بأية سياسة أو أية حجج اخلاقية كي تجعل مقعد كمبوتشيا يحتله قتلة متجاهلة بذلك مشاعر الكراهية والاشمئزاز لأربعة ملايين كمبوتشي بقوا أحياء . . شعب كمبوتشيا المدعم بتزكية وتأييد البشرية المحبة للسلم والعدالة يطالب بشدة بطرد أولئك المتهمين بالتقتيل الجماعي من كل هيئات منظمة الأمم المتحدة وتمكين مجلس الثورة الشعبي لكمبوتشيا من نيل حقوقه كممثل شرعي وحقيقي لكمبوتشيا " .

وفي اختتام رسالته قال وزير الخارجية هون سن :

" أحث الجمعية العامة أن ترفض التوصية الخاطئة للجنة وثائق التفويض وأرجو فيما يخص موضوع حق تمثيل كمبوتشيا أن تأخذ الجمعية العامة قرارا مناسبا يتلاءم مع دور وهيبة المنظمة ومع الأخلاق والقانون الدولي " . (A/34/503,annex)

ان جمهورية فييت نام الاشتراكية تود ، بصفة خاصة ، استرعاء انتباه رئيس الجمعية العامة والسادة الموقرين أعضاء هذه المنظمة الى وجهات نظر لها ما يبررها والى الطلب المشروع لرئيس المجلس الثورى الشعبي ، كما وردت في رسالة صاحب السعادة السيد هون سن . ان ذلك تعبير ليس فقط عن رغبة ٤ ملايين من أهل كمبوتشيا يكرسون جهدهم لاقامة حياة جديدة بل انه يتمشى أيضا مع مطالبة هذه الملايين بالأخذ بثأر ثلاثة ملايين كمبوتشي قتلهم جزارو نظام بول بوت ـ اينغ سارى ، ذلك النظام الذى استولى على السلطة في بنوم بنه حوالي أربعة أعوام بمساعدة التوسعيين في بكين .

كيف يمكن لأعضاء لجنة وثائق التفويض من عدم الأخذ في الاعتبار هذه الحقيقة التاريخية الحديثة التي ليس لها سابقة في تاريخ الانسانية ؟ كيف يمكنهم أن يقبلوا وثائق تفويض الفاشيين والطغاة عصابة بول بوت ـ اينغ سارى ، ان ذلك معناه السماح لهؤلاء الذين اتهموا بابادة الجنس بمواصلة احتلال مقعد كمبوتشيا في هذه الدورة من الجمعية العامة . انه من الواضح تماما أن الأمر لا يتعلق فقط بأن نعتبر توصية وثيقة التفويض سليمة أم لا . ان هذا الجانب لا يمكن فصله عن العناصر القانونية والأخلاقية للمنظمات وللأشخاص الذين يصدر عنهم هذا التفويض .

Digitized by UNOG Library

ان رئيس لجنة وثائق التفويض عند ما قدّم منذ بعض الوقت تقريره الى الجمعية العامـــــة ذكر :

" ان ممثلي البلدان التي صوتت فيما بعد لصالح مشروع القرار قد ذكروا أثنـــاء المناقشات أن قبولهم لوثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية ، في الأغلب الأعم ، لا يعنـــي أنهم يوافقون على السياسات السابقة لقادة هذه الحكومة " . (فقرة فرعية ، ص ٢)

حسنا ، هذا هو المنطق الغريب الذى يستعمله أصدقاء وأسياد المجرمين والجلادين ، عصابـــة بول بوت ــ اينغ ساري ، محاولة منهم لاخفاء عنادهـــم في معارضة حق تقرير المصير لشعب كمبوتشيا وفرض هذه العصابة الفاشية مرة أخرى على شعب كمبوتشيا تلك العصابة التي تنادى ملايين الكمبوتشيين باعدامها .

Digitized by UNOG Library

ان بعض أعضاء لجنة وثائق التفويض يدعون أن مهمة اللجنة محدودة ، وأن مهمتها فنية ، وذلك لكي يتخطوا الجوانب القانونية والأخلاقية التي ذكرتها . من الواضح أنهم فشلوا في مهمتهم ولم يواجهوا الحقيقة التاريخية . وبسبب مصالحهم الخاصة أو تحيزهم السياسي فانهم يحاولون أن يبقوا على عصابة بول بوت - اينغ ساري في اطار هذه المنظمة الدولية الهامة .

ان المجتمع الدولي قد نبذ من داخله عصابة سوموزا في نيكاراغوا ، وعصابة الشاه في ايران ، وعيدي أمين في أوغندا الى آخر الذين أطاحت بهم شعوبهم . ولا يمكننا أن نسمح لعصابة بول بوت - اينغ ساري الدموية ، التي كانت اكثر بشاعة من هؤلاء ، أن تبقى في اطار هذا المحفل كالسرطان الذي يهدد بقية الخلايا . لكل هذه الأسباب فان وفد فييت نام يعتقد أن تقرير لجنة وثائق التفويض ومشروع القرار ناقصان وخاطئان ، وانه يجب تعديلهما وتصحيحهما حتى يتفقا مع الحقيقة الموضوعية وكذلك مع المسؤوليات الملقاة على عاتق تلك اللجنة .

انطلاقا من موقفنا الأساسي بشأن حق تمثيل كمبوتشيا في الأمم المتحدة ، وكذلك في أجهزتها الرئيسية والفرعية ، فان وفد فييت نام قد اشترك في تقديم مشروع القرار الذي قدمه باسم عدد من الدول الاشتراكية صديقنا سعادة الكسندر يانكوف سفير بلغاريا . هذا هو الحل الصحيح الذي يتفق مع واقع الأمر في كمبوتشيا وكذلك مع الشرعية والأخلاق الدولية .

ومع ذلك ، ورغبة منا في التوصل الى اتفاق واسع في هذا المحفل الموقر ، وفي روح المقررات التي اتخذها مؤتمر القمة السادس لعدم الانحياز الذي انعقد في هافانا أخيرا فيما يتعلق بعضوية كمبوتشيا في مختلف أجهزة حركة عدم الانحياز ، فان وفد فييت نام يهنئ نفسه على مبادرة وفد الهند التي قدمها سعادة السفير ميشرا الى الجمعية العامة باسم مجموعة البلدان غير المنحازة التي قدمت مشروع القرار . وأيدت بلا تحفظ مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/34/L.3 . ان وفد فييت نام من رأيه أن هذا التعديل يتفق تماما مع المادة ٩٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، التي تنص :

" يعتبر أي اقتراح تعديلا لاقتراح آخر اذا اقتصر على اضافة الى هذا الاقتراح الآخر أو على حذف منه أو على تغيير جزء منه " .

ان هذا ليس اقتراحا جديدا كما ادعى ممثل سنغافورة ، لكنه تعديل يجب أن يدرس ويعالج طبقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي ، أي أن السؤال الذي يطرحه التعديل (A/34/L.3)

Digitized by UNOG Library

قد طرحه بعض أعضاء لجنة وثائق التفويض خلال المناقشات ، لكن تقرير اللجنة أغفل بصورة غير قانونية الاشارة الى هذا الموضوع في مشروع القرار الذى طرح على الجمعية العامة . ان التعديل (A/34/L.3) قد أحسن صنعا عندما اقترح هذا الموضوع على الجمعية العامة .

ان وفد فييت نام ليأمل أن يحظى التعديل ، الذى قدمه ممثل الهند باسم عدة دول من مجموعة عدم الانحياز ، بتأييد الجمعية العامة .

قبل أن أنتهي من كلمتي فان وفد بلادى يود أن يرفض كافة الادعاءات الكاذبة التي ادعاها ممثل دولة سنغافورة وممثل دولة أخرى تجاه بلادى . انه لا صلاقة ممثل الصين في آخر اجتماع لمكتب الجمعية العامة ، ولا بلاغة ممثل سنغافورة أمام هذه الجمعية ستستطيعان أن تغيرا من الوضع الحالي في كمبوتشيا الذى لا يمكن الرجوع فيه . ان الملايين الثلاثة الذين ماتوا ، والملايين الأربعة الباقية في كمبوتشيا لهي شاهد حي على الفظائع التي ارتكبتها حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، ولا يمكن أن يتمكن أى شخص في ضوء ذلك من فرض ممثلي عصابة كمبوتشيا الديمقراطية على هذه الجمعية . ان حربي العدوان اللذين قامت بهما الصين ضد فييت نام ، أحدهما الهجوم الذى شنته بواسطة ٦٠٠٠٠ جندى في ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، والعدوان الآخر الذى قام به بول بوت - اينغ سارى لمدة ٤ سنوات ، والتهديد باعطاء فييت نام درسا ثانيا ، كل هذه أمور موجودة أمامنا حتى نتمكن من ادانة حكومة بكين وعملائها في كمبوتشيا ، وكذلك أولئك الذين يدافعون عن سياسة الصين في التوسع والهيمنة .

وفيما يتعلق بالتضامن العامل لشعبي كمبوتشيا وفييت نام ، وحول وجود القوات العسكرية الفييتنامية في كمبوتشيا فان وفد بلادى قد طرح الموقف المبدئي لبلادى أمام عدة أجهزة ومحافل في الأمم المتحدة . ان هذه المسألة تتعلق بعلاقات ثنائية بين دولتين ذات سيادة . ومن الضرورى أن نذكر هنا أن الصداقة والتضامن بين شعبي كمبوتشيا وفييت نام هما من عوامل السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا ، وأنهما لا تضران بالمصالح الشرعية لأى دولة بما في ذلك بلدان جنوب شرقي آسيا التي اشترك بعضها ، بصورة أو بأخرى ، في حرب العدوان الأمريكية ضد شعب فييت نام .

Digitized by UNOG Library

ان ممثل سنغافوره طلب في بيانه من محفلنا الموقر أن يتفضل بالاستماع الى صوت دول المنطقة . وان وفد بلادى لا يرى أى صعوبة في الاستجابة الى هذا الطلب ، لكنني أقترح على جمعيتنا أنه حتى يمكن أن تكون هناك نظرة حقيقية وكاملة للموقف الواقعي في كمبوتشيا ، دعونا نستمع أولا الى صوت شعب كمبوتشيا عن طريق المجلس الثورى الشعبي الممثل الوحيد الشرعي لذلك الشعب .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

Digitized by UNOG Library